

رسالة

في التقليد والتقليد

الامام العلامة المحقق الشيخ حسن افندي
الشطبي الحنبلي الاثري الدمشقي
رحمه الله تعالى و نفعنا به
آمين

مكتبة دار الفقه

طبع في دمشق بمطبعة « روضة الشام »
سنة ١٣٢٨

حقوق الطبع محفوظة لاحفاد المؤلف



رسالت

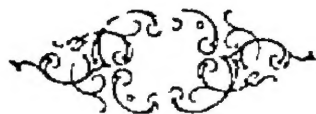
في التقليد والتقليد

الامام العلامة المحقق الشيخ حسن افندي
الشطبي الحنبلي الاثري الدمشقي
رحمه الله تعالى ونفعنا به
آمين

مكتبة دار الفقه

طبع في دمشق بمطبعة « روضة الشام »
سنة ١٣٢٨

حقوق الطبع محفوظة لاحفاد المؤلف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين * وبعد فهذه رسالة في مسألة التقايد والتلفيق جردناها من كتاب سيدنا الجَد خاتمة الفقهاء المحققين العالم الملامة الشيخ حسن الشطري شيخ الحنابلة في عصره رحمه الله تعالى الذي ألفه في الفروع الفقهية وسماه منحة مولى الفتح في تجريد زوائد الغاية والشرح قال قدس الله روحه في باب الامامة

ومما يناسب في هذا المقام ذكر مسألة مهمة يحتاج اليها قد طال ما بحث عنها فلم اقف على نص صريح قطعي فيها وهي مسألة التقليد اذا ادى الى التلفيق هل يجوز ام لا لم اجد ذلك صريحا في كلام اصحابنا غير المصنف [*] في رسالة صريحة باختياره ذلك وموافقة لبعض العلماء وستأتي قريبا ورأيت في حاشية الخلوقي على المنتهى في اثناء مقولة ما يشير الى المنع ووجدت في مجموع في جواب سؤال رفع الى الشيخ عثمان النجدي في مسألة نكاح الى ان قال في الجواب فاعلم ان الرجل المتزوج على قاعدة الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا بد وان يراعى في نكاحه ذلك احكام مذهب الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى في الخلع والطلاق وغيرهما ان لا يكون مغايرا في التقايد وذلك منه غير مرضي ولا سديد انتهى

[*] قوله المصنف يعني مصنف الغاية الشيخ مرعي الحنبلي

قل ذلك بعد ان قدم انه اذا عقد على المرأة بغير اذن ولها مقلدا
 في تكاحه ذلك للامام ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه واستوفى شرائط
 التكاح في هذا المذهب الامام ابى حنيفة فانه لا يعترض عليه ولا يمنع من ذلك
 فهذا ان ثبت عنه فصرح منه في المانع من التلقيق واما في كتب
 الفروع فلم ار من صرح بالجواز او المانع لكن تعميم عبارة المصنف في
 رسالته في قوله الاتى قد ذهب كثير من العلماء فيد ان منهم الحنابلة
 وعدم تصريحهم بذلك في كتب الفروع يحتمل اوضوحه عندهم او
 لغير ذلك كعدم نص من الامام واصحابه على ذلك فسكت اتباعهم عن
 التصريح بذلك لذلك وتركهم لذلك قديما وحديثا يدل على عدم
 جوازه فيما يظهر لما ذكره في الانصاف قال لو قيل باشتراط ذكرية
 حامل الزكاة لكان له وجه فانه لم ينقل ان امرأة وليت عمالة زكاة
 البتة وتركهم لذلك قديما وحديثا يدل على عدم جوازه انتهى فهذا
 نظير مسائلنا هذه فتأمل واما نصهم على جواز التقليد ما لم يؤد الى
 تتبع الرخص فهذا طافح في كتبهم فروعا واصولا الا انهم لم يتعرضوا
 الى حكم التلقيق ولا الى شرط المراعاة في التقليد والذي ادركنا عليه
 مشايخنا منهم من يتوقف في الجزم بالحكم جوازا ونعنا لعدم تصريح
 بذلك ولما ذكره الشيخ السفاريني وسيأتى ومنهم من يحزم بالجواز اعتمادا
 على ما اختاره المصنف في رسالته ولم يرتض قول من رد عليه واكبرهم
 لم يصرحو باشتراط المراعاة ولا بالمنع من التلقيق واخذوا من عبارات
 بعضهم التي يؤخذ منها بحسب الاشارة الجواز كما صرح به المصنف فيها
 قول صاحب الافناع ومن ترك ركنا او شرطا مختلفا فيه بلا تأويل ولا

تقليد اعاد انتهى وقوله ولا تأويل اى اجتهاد وفى الانصاف بعد ان ذكر هذه العبارة قال على الصحيح من المذهب وعنه لا يعيد وعنه يعيد اليومين والثلاثة قال فى الفروع وعنه لا يعيد ان طل انتهى ومنها ما تقدم لك اتفاق قول الامام ابن القيم يعلم بالضرورة الخ ذكر ذلك وغيره مما نحن فيه فى كتابه اعلام الموقعين ومنها ما نقله شارح الاقناع وغيره عن شيخ المذهب العلامة الامام المجد ابن تيمية رضى الله عنه قال فى شرحه بخلاف تكليفنا المامى تقليد الاعلم فى الاحكام فان فيه حرجا وتضييقا ثم ما زال عوام كل عصر يقلد احدهم لهذا المجتهد فى مسألة والآخر فى اخرى وثالث فى ثالثة وكذلك الى ما لا يحصى ولم ينقل انكار ذلك عنهم ولا انهم اصرروا بتحرى الاعلم والافضل فى نظرهم انتهى ومنها ما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رضى الله عنه فى مصنف له جزم فيه بصحة طواف الحايض للمعذر ونقل خلاف السلف فى ذلك فقال فى مقدمته انه يجوز تقليد كل واحد من الائمة الاربعة رضى الله تعالى عنهم ويجوز ان يقلد واحدا منهم فى مسألة ويقلد اماما آخر فى اخرى ولا يتعين عليه تقليد واحد بعينه فى كل المسائل انتهى ومنها قولهم لا يجب على احد ان يلتزم مذهبنا معين يأخذ برخصه وعزائمه ومنها قولهم ان العوام لا مذهب معين لهم فهذه العبارات فيها التصريح بجواز التقايد وعدم وجوب التزام مذهب معين يأخذ برخصه وعزائمه ويؤخذ منها كما قلنا فيما تقدم ما صرح به المصنف من جواز التلقيق لانه اذا قلنا بالمنع والزما من قلاد فى مسألة ان يراعى من يقلده فيما يتماق بتلك المسئلة من رخصة وعزيمة فيصدق عليه اذن التزام مذهب معين

يأخذ برخصه وعسائه فيما يظهر ولا تظهر فائدة التقايد حينئذ في قولهم من ترك ركنا أو شرطا الخ كما يؤخذ من كلام المصنف في رسالته وقولهم ان الموم الخ فيد لزوم صريح في جواز التلقيب لانه اذا لم يكن لهم مذهب معين بل مذهبهم موافقة احد المجتهدين في بعض السائل والاجتهاد الاخر في بعضها وهم جرا لزم من ذلك القول بجواز التلقيب اذ من لم يكن ملتزما مذهبا معيننا لفتى فهذا جملة ما كان يتمسك به مشايخنا مع انضمام تصریح المصنف ومع انضمام ما يفيد كلامه من ان بعضهم يقول بالجوزا صريحا وقد اشتهر ذلك عن بعض العلماء وهو امر ظاهر تمل اليه النفس وان كان فيه مخالفة لمن منع ذلك لما في ذلك من الضرورة الى القول به خصوصا في هذه الازمنة المتأخرة ولانه اذا تمسكنا بالقول ببطلان التلقيب لزم من ذلك الحكم بفساد عبادات امامة وفسقهم بتلبسهم بعبادات باطلة ووجوب القضاء واستحقة العذاب في الآخرة وامرهم مشاهد محسوس فانك كدت ان لا تجد في عصرنا بل وفي اعصر قبلنا عاميا يفعل عبادة من صلاة وغيرها موافقة لمذهب معين بل هي تارة متروكة منها ركن او شرط او معتريها مفسد من جهة ومحذور من جهة فتراها ملفقة من مذاهب فيحكم بصحتها من مجموعها ومعاملاتهم كذلك وفي ذلك غاية الخرج والضيق والعسر على الموم خصوصا النساء ولا سيما في ذهابهن الى الحمامات ومعين امشاط من عظام مختلف في نجاستها ويضعونها في الاحواض ولا يعلم النية ولا استعمال الماء ولانية الاغتراف والماء المستعمل يقع منه في الاحواض ويفتسان من الماء عن الواجب ثم يرجعون الى ازواجهن وقرباتهن

ويخشى الظن بهم ويمسح حوائجهم وغير ذلك وهذا مما يطول تتبعه
 ويتسع حتى وجدنا من اهل العلم من يقلد ويراعى ومع ذلك يرتكب
 محظورا او مفسدا لا يعلمه وغير خاف سعة غرور المذاهب التي لا يدري
 بها الا ابن المذهب فمن قلده مثلا في الوضوء والصلاة والزمان بالمراعاة
 يحتاج الى ان يتطالع على مذهب من يقلده من شروط الاستنجاء
 والوضوء والصلاة ومفاسدات ذلك واركانه وواجباته وغسل النجاسة
 وطهارة الثياب وحكم المياه من طهور وناهر ونجس وما يعتري ذلك
 من كيفية وغيرها مما هو خفى اذ ليس مشهورا من المسائل الانحوا
 خروج الدم ولمس المرأة والذكور ومسح الرأس وقراءة الفاتحة في
 الصلاة ونحو ذلك من المسائل الخلافية وغالبها لا يعلمها الا ابن المذهب
 ومثل ذلك المساملات ولم يجعل الله تعالى حرجا وعسيرا في هذه
 الشريعة المطهرة بل هي اكمل الشرائع واعداها على غاية السهولة
 واليسر من الله تعالى كرامة لمن جاء بها صلى الله تعالى عليه وسلم ومن
 قواعدها ان المشقة تجلب التيسير واذا ضاق الامر اتسع واما تصرع
 المصنف فله في ذلك رسالة مستقلة وهذا هي تمامها

بسم الله الرحمن الرحيم * الحمد لله والصلاة والسلام على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال العبد الفقير الى الله تعالى مرعي بن يوسف
 الحنبلي اعلم انه قد ذهب كثير من العلماء الى منع جواز التقليد حيث ادى
 الى التفتيق من كل مذهب لانه حينئذ كل من المذاهبين او المذاهب يرى
 البطلان كمن توضع شاة ومسح شعرة من رأسه تقليداً للشاذلي ثم لمس ذكره
 بيده تقليداً لابن حنيفة فلا يصح التقليد حينئذ وكذا او مسح شعرة

وترك القرينة خلف الامام عقداً للامعة الثلاثة او اقتصد بخالفها للامعة الثلاثة ولم يقرأ عقداً لهم وهذا وان كان ظاهراً من حيث العقل والتعميل فيد واضح ولكنه فيه الخرج والمشقة على المسلمين خصوصاً على العوام الذين نص العلماء على انه ليس لهم مذهب معين وقد قال غير واحد لا يلزم العوام ان يتذهب بمذهب معين كما لم يلزم في عصر ائمة الامم والدي اذهب اليه واختاره القول بجواز التقليد في التلقيح لا بقصد تتبع ذلك لأن من تتبع الرخص فسق بل من حيث وقع ذلك اتفاقاً خصوصاً من العوام الذين لا يسعهم غير ذلك فلو توضأ شخص مثلاً وصح جزأ من رأسه عقداً للشافعي فوضوءه صحيح بالرأب فلو لمس ذكره بعد ذلك وقاد ابا حنيفة جاز ذلك لان وضوء هذا المقاد صحيح بالاتفاق ولمس الفرج غير ناقض عند ابي حنيفة فاذا قلده في عدم نقض ما هو صحيح عند الشافعي استقر الوضوء على حاله بتقليده لابي حنيفة وهذا هو فائدة التقليد وحينئذ فلا يقال الشافعي يرى بطلان هذا الوضوء بسبب لمس الفرج والحنفي يرى البطلان لعدم مسح ربع الرأس فاكتر لانهما قضيتان منفصلتان لان الوضوء قد تم صحيحاً بتقليد الشافعي ويستقر صحيحاً بعد اللمس بتقليد الحنفي فالتقليد لابي حنيفة انما هو في استقرار النية لا في ابتدائها وابو حنيفة ممن يقول بنية وضوء هذا المقاد قطعاً فقد قلده ابا حنيفة فيما هو حاكم بصحته وكذا يظهر او مسح جزأ من رأسه ثم قبل فراغ وضوءه لمس فرجه لانه يمسح الرأس قد ارتفع حديثه بتقليد الشافعي فلا يعود الحدث حيث قلده ابا حنيفة في عدم عود الحدث له وكذا لو قلده اليامي مثلاً

مالكا واحدا في طهارة بول وروث ما يؤكل لحمه وكان قد ترك في
وضوء التذليك الواجب عند مالك او مسح جميع الرأس مع الاذنين
الواجب عند احمد لان الوضوء صحيح عند ابي حنيفة والشافعي والتقليد
في ذلك صحيح والروث المذكور طاهر عند مالك و احمد وذلك في
الجواز نظير ما او حكم الحاكم في مختلف فيه غاية ما هناك ان حكم
الحاكم يرفع الخلاف من حيث انه لا يسوغ للمخالف نقضه سدا للنزاع
وقطعا للخصومات وهذا التقليد نافع عند الله تعالى منبج لصاحبه ولا يسمع الناس
غير هذا ويؤيده انه في عصر العتابة والتابعين رضى الله تعالى عنهم مع كثرة
مذاهبهم وتباينهم لم ينقل عن احد منهم انه قال لمن استفتاه الواجب
عليك ان تراعى احكام مذهب من قلده لئلا تلفق في عبادتك بين مذهبين
فاكثر بل كل من سئل منهم عن مسألة اتفق السائل بما يراه في مذهبه
محيذا له العمل من غير فحص ولا تفصيل ولو كان ذلك لازما لما
اهملوه خصوصا مع كثرة تباين اقوالهم واعلم ان التلقيق كما يتأتى في
العبادات كذلك يتأتى في غيرها فلو طلق زوجته ثلاثا ثم تزوجت
بأبن تسع سنين بقصد التحليل مقلدا زوجها في صحة النكاح للشافعي واصابها
ثم طلقها مقلدا في صحة الطلاق وعدم العدة احمد لجاز ازواجها الاول
المقدما عليها هذا من حيث التقليد المنجى لصاحبه وامان حيث بقاء
النزاع فالامر بحاله بمعنى ان الامر اورفع الى حاكم يرى بطلان النكاح
وعدم التحليل او بطلان الطلاق فانه يعمل بمذهبه في ذلك بخلاف ما اذا
وجد الحكم وكذا لو استأجر مكانا موقوفا تسعين سنة فاكثر من
غير ان يراه مقلدا في المدة للشافعي و احمد وفي عدم الرؤية لابي حنيفة
فتدبر ما قلته فانه هو الحق ان شاء الله تعالى انتهى

فتمل ما انصوت عليه هذه الرسالة من لطائف وتحقيق وذكر
بعضها شيخنا في باب استقبال القبلة في مناسبة الاجتهاد في القبلة
ومناسبتها في هذا الباب اظهر اذ هو بصدد التقليد وما يتعلق به
ثم تلاء العلامة الشيخ محمد السفاريني رحمه الله تعالى متعباً له
برسالة مستقلة قل فيها وبعد فقد وثقت على فتيا المولانا الشيخ الامام العلامة
اوحيد عصره وفريد زمانه ودهره صاحب التصانيف السنية
والتأليف البهية حضرة استاذنا الشيخ مرعي الحنبلي لا زال مرعياً
بعناية مولاد ما انتفع المسلمون بتصانيفه وفتياه تتعاقب بجواز التلخيص
ثم قال بعد ان نقل ملخص الرسالة والذي اراه واقول
به معتمداً على ما قرره الاشياخ والعقل والنقل يساعده ببطالان ذلك
كله لان فيه مفساد كثيرة وموبقات غزيرة وهذا باب او فتح لا يفسد
الشريعة الغراء ولا يباح جل المحرمات واي باب افسد من باب بيع
الزنا وشرب الخمر وغير ذلك فان قلت فما وجه اباحة الزنا قلنا يمكن ان
يصدق الرجل امرأة لا زوج لها ولا عدة او بنتا بالغة عاقلة فيراودها عن
نفسها فتجيبه لذلك فيقلد ابا حنيفة في صحة عقدتها على نفسها فانه لا
يشترط الولي فقد صحت ولاية هذه على رأى ابي حنيفة ثم يقلد الامام
مالك في عدم اشتراط الشهود فانه لا يشترط الشهود كما نقل عنه
فهذا الرجل قد امكده ان يزني بامرأة ولا جرم عليه على ما قرره
الاستاذ طيب الله ثراه وهذا لا يمكن ان يقول به عاقل فان قلت هذا
ليس كالتدبى قرره الشيخ قلت بل عينه من غير نزاع وكل من نازع
سخطاً ولقد كان بعض اشياخي اعزهم الله تعالى توقف في بطلان

التلفيق فنأخذ في ذلك ثم انى آتته بعد هذه الصورة فرجع عن قوله
وقال التلفيق باطل والقاعدة ان كل ما ادى الى محذور فهو محذور وكل
قول يلزم منه اباحة محرم فهو مردود والشيخ قدس الله تعالى سره وان
كان عظيم الشأن ثاقب البصيرة وله الفطنة التامة لكنه قد يكمو الجواد
ومن خصائص هذه الامة ان لا يوقر الصغير الكبير فى الحق ولا
يتدح فى مرتبة الشيخ ان يرد مثلنا على كتابه فان الهدى قد
لسان عليه الصلاة والسلام احطت بما لم تحيط به الحكمة ردت على
بعض العلماء كما نقل واتداحسن ابن القيم رحمه الله تعالى فى كتابه
مبادئ الارواح قال ويلبى الله المستعجلة لغير كتابه ومن نحا سبيل التلفيق
الشافعى الفاسق ابو نواس حيث زعم ان اباحية النبيذ والامام
الشافعى قال الخمر والنبيذ شئ واحد فنفق من القوانين قولاً نتيجته اباحة
الخمر قال افلاد اباحية فى اباحة النبيذ واقلد الشافعى فى ان الخمر
كالنبيذ فالشافعى لم يفرق بينهما لكن حرمهما و ابو حنيفة
حرم الخمر دون النبيذ فقال اما اقول بقول الشافعى بعدم الفرق
ولا اقول بقوله فى التحريم بل اقول بقول ابى حنيفة فى اباحة النبيذ
ولا اقول بقوله فى الفرق وخرج ذلك فى شعره والحق الذى لا محيد
عنه ان التلفيق غير جائز واما التقليد فخاف من مع مراعاة ما قلده فيه فى
جميع شروطه وواجباته هذا الذى اقول به تبعا للاساطين والائمة
المعتبرين والناس فيما يعتقدون مذاهب ثم نقل كلام الشيخ احمد الطيبي
الشافعى فى اشتراط الشرط المذكور الذى هو المراعاة ومثل بمثل لذلك
والحق بذلك ما يتناسب المقام من الفوائد لكن لا يتلقى ايها بما نحن فيه

فلما اختصرنا على هذا المقدار

قلت رد الشيخ نور الله مرقمه غير واضح وما أورده لا يظهر وروده
على المصنف باعتبار ما اراده من تخصيص القول في ذلك ولم يعمم اذ
صرح قول المصنف بالجواز بما اذا كان على سبيل الضرورة والاتفاق
خصوصا العوام لا بقصد تتبع الرخص وما ذكره الشيخ في قوله يمكن
اي قيد قصد تتبع الرخص وهو حرام لكن جعله زنا لا تساعده
عبارة الاستحباب لانهم نصوا على ان هذا عقد فاسد لا باطل كاذكروه
في باب الشروط في النكاح وقد فرقوا بين النكاح الباطل والناسد
فالباطل ما اجمع على بطلانه كنكاح خامسة ومعتدة من غير زنا ونحو
ذلك وهو زنا ولما الفاسد وهو ما اختلف فيه فلا وعد وامن الفاسد
هذا العقد الذي صورته الشيخ كما هو صريح في كلامهم قال في الاقتناع
وشرحه واذا تزوجها بغير ولي ولا شهود فالوطؤ فيه وطؤ شبهة
يلحق الولد فيه ويرث ولده ويرثه ولده وان لم يدخل بها فلا مهر
ولا متعة عليه بفساد العقد وان دخل بها فعليه مهر المثل ولا يثبت
به احصان ولا اباحة للزوج الاول ولا يتوارثان ويستحقان العقوبة
اي التميز لتمامهما عقدا فاسدا انتهى اذا علمت هذا فانظرهم مع قول
الشيخ انه زنا اذا و كان زنا اصرحوا به واوجب الحد ولما استحققت
المهر بدخوله بها ولما ختمه الولد ولما كان يرث كل منهما الآخر
ولما لم يكن كذلك لشبهة العقد وانما جاء تحريمه من جهة كونه عقدا
فاسدا فلاننا عزرا ويحرم ايضا من جهة قصد تتبع الرخص ان
قصدناه فاعلمه وقول الشيخ م ص في حاشية الاقتناع قال ابو بلى الصغير

في رجل وامرأة في سفر ليس معهما ولي ولا شهود لا يجوز ان يتزوج
 بها وان خاف الزنا قل في الانصاف قات وليس بظاهر مع خوف الزنا
 انتهى قال ابن نصر الله في حواشي الزركشي هذا القول بهذا التقيد
 فنه بشاعة فان واقعة الزنا من اكبر الكبائر فاذا امكن العدول الى
 ما فيه شبهة مما فهو اولى ولا شك ان النكاح بلا ولي مختلف في محتم
 فهو اولى من الوقوع في زنا يجمع على تحريمه انتهى فلهذا انزلوا تزوج
 بها لا يكون زنا لكنه محرم على ان صاحب الانصاف وغيره نازع في
 التحريم في حالة الخوف فمقتضاء الميل الى الجواز في تلك الحال ثم ان
 تحريمهم النكاح الفاسد حيث كان من غير تقليد لمن يراه كبلا ولي
 وعليه حيث عدوا هذا النكاح المذكور فاسداً وانه يحرم تعاطيه لذلك
 فهل يجوز غيرا اذا كان بتأييد بان قلد بعدم اشتراط الولي الامام ابا
 حنيفة وبعدم اشتراط الشهود الامام مالكاً على ما نقل عنه لكن
 الذي رايناه في كتبهم اشتراط الشهرة فالجواب الظاهر ان هذا جائز
 وصحيح عندهم يقول بجواز التلقيق واما عند من يقول بالمنع من التلقيق
 واو على سبيل الضرورة والاتفاق فيقول هو نكاح فاسد حكما لشبهة
 العقد ويحرم تعاطيه ولو بتقليد للتلقيق فتدبر وامعن في النظر وانظر
 الى قول ابي يعلى المتقدم هل المراد بعدم الجواز حيث كان بغير تقليد
 ونازعه في ذلك صاحب الانصاف او المراد ولو كان بتقليد لانه تلقيق
 فيكون فيه المنع من التلقيق ويكون في كلام صاحب الانصاف ميل
 الى الجواز في حالة الضرورة فيكون موافقا لقول المصنف في التلقيق وما
 ذكره يجرى ايضا في قول صاحب الاقناع وغيره المتقدم فتأمل وتعلم وتواهب

انما قرره وسوره عين ماقاله المصنف غير ظاهر لانه بناء على ما قرره
وقوله والقاعدة الخ ليس ها مخطور على ما في كلام المصنف لما استدل
لذلك من بل غاية توصل بالتقليد ملفقا من صعوبة الى سهولة ومن
عسر الى يسر للتخلص من ذلك على سبيل الضرورة والاتفاق لا
بقصد تتبع الرخص اذا قال المصنف بالجواز مطلقا اورد عليه ماقاله الشيخ
من انه يؤدى الى محذور والى اباحة محرم وهو مردود وممنوع وما
اورده من مقالة ابي نواس لا ترد على المصنف اذ ما قاله ابو نواس
هذيان وجنون والحاد فى الدين وليس ذلك من التقليد فى شئ وفطاعتها
بدئية للعقل وردّها واضح وقوله واما التقليد الخ فلا كلام فيه كما قال
والناس فيما يعيشون مذاهب وقوله مع مراعاة ما قلده فيه هذا الشرط
على ما ذكره المصنف لا يشترط مع انه لم نره فى كتب الفروع على ما تقدم
واو رآه هو ايضا فى كلامهم لذكره بل تبع فى ذلك من يقول به كما نقله
عن الطيبي الشافعي وهو محتمل لان يكون مراداً لاصحابنا لكنه غير
صحيح فلا بد من نقل صريح معتمد لاشتراطه فان قلت قد نقل بعض
العلماء الاجماع على ذلك قلت نقله الاجماع اما باعتبار اهل مذهبه او
باعتبار الاكثر والغالب او باعتبار مجرد السماع او بالنسبة للظن اذ او
كانت المسئلة مجمعا عليها لنص فقهاء مذهبنا على ذلك اذ المجمع عليه لا بد
وان يكون بين اهله مشهورا ظاهرا منصوصا عليه فلا يكفى السكوت
والاحتمال فما بال فقهاءنا لم ينصوا عليه صريحا فى كتب الفروع حيث
كان مجمعا عليه وقد علمت من قول المصنف فى رسالته قد ذهب كثير من
العلماء ولم يقل اجمع واو كان مجمعا عليه لما جاز للمصنف خرق الاجماع

ونقل الأجماع في المسائل الخفية قد لا يقع صحيحاً وقد وجد كثير من ذلك
وتتبع فوجد الخلاف على أن الأجماع الذي يجب اتباعه ولا يجوز خرقه
وهو حجة قاطعة انما هو اتفاق مجتهدي الأئمة على امر وانى به في مسئلتنا
هذه هذا ورسالة المصنف لا بأس بها وما استدلل به وعلى وجبه وقوى
تسلم أن النفس اليه ولكن حيث كان في ذلك خلاف ونزاع وعدم
قطع فلا شك أن التزام المراعاة لما نقله فيه تحقيق بذلك وهو من جملة
الشبهات واثباتها مطاوع فتدبر انتهى

وقف على طبعها وتخصها على خط مؤلفها الفقير محمد جميل الشطري
ابن حنيد المؤلف رحمه الله وجزاه خيراً آمين
وقد لاح بدر تمامها وفتح مسك ختامها في اواخر جمادى الثانية
سنة ١٣٢٨

لم تخل الرسالة من اغلاط قليلة وبديهيية فليتبذر المطالع الكريم

